COFI:FT/XII/2010/6

A

December 2009

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

لجنة مصايد الأسماك

اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك

الدورة الثانية عشرة

بوينيس آيريس، الأرجنتين، 26–30 أبريل/نيسان 2010

الخطوط التوجيهية لأفضل ممارسات الدمج بين متطلبات التتبُّع

موجز

تستعرض هذه الوثيقة استخدام التتبُّع في قطاع مصايد الأسماك وتستكشف الخيارات المتعلقة بالدمج بين متطلبات التتبُّع.

واللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك مدعوة إلى تقديم التعليقات على الخيارات التي تمّ تحديدها للدمج بين متطلبات التتبُّع. واللجنة الفرعية مدعوة أيضاً إلى التعليق على السبل التي يتعين أن تنتهجها المنظمة في عملها المتعلق بالتتبُّع.

طبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ.
ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها.
ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

K7193/A

مقدمة

1- يتمثل الهدف من هذه الوثيقة في استعراض استخدام التتبُّع في قطاع مصايد الأسماك وفي استكشاف الخيارات المتعلقة بالدمج بين متطلبات التتبُّع.

2- وكانت اللجنة الفرعية في دورتها الحادية عشرة قد لاحظت أن التتبُّع في عدد من المجالات أصبح، وبصورة متزايدة، واحداً من متطلبات التجارة الدولية. كما لاحظت اللجنة الفرعية وجوب بذل الجهود للدمج بين متطلبات التتبُّع بغية تفادي حواجز لا ضرورة لها أمام التجارة. ووافقت لجنة مصايد الأسماك في دورتها الثامنة والعشرين على أن تضع الأمانة خطوطاً توجيهية لأفضل الممارسات في مجال التتبُّع.

معلومات أساسية

3- تعتبر نظم التتبُّع أداة راسخة تماماً للتحقق من سلامة سلسلة الإمداد ولتصحيح الخلل عند انقطاع هذه السلسلة. ومن الأمثلة على ذلك متطلبات التتبُّع لأغراض تتصل بسلامة الأغذية. كما أن النظم نفسها تُطبق للتكفل بأن المنتجات الغذائية الخاضعة للتجارة لا تشكل طريقاً لتعريض الأمن الوطني والسلامة العامة للخطر.

4- وخلال العقد الماضي، قام عدد من المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، وعلى نحو مستقل، بتنفيذ نظم للتوثيق تمكّن الأطراف المتعاقدة والدول المتعاونة من التحقق من أن منتجات أسماك معينة تتصف بالحساسية تم صيدها بصورة تمتثل لمتطلبات تلك الاتفاقات الحكومية الدولية،ومن أنها بالتالي يُسمح لها بدخول الأسواق الدولية.

5- وابتداءً من أول عام 2010، سيتطلب الاتحاد الأوروبي توفر شهادات للمصيد (وشهادات لإعادة التصدير حيثما يلزم ذلك) تمكّن من التحقق من أن جميع الأسماك والأسماك الصدفية الناتجة عن الصيد الطبيعي والتي ترد عن طريق التجارة إلى الاتحاد الأوروبي يمكن أن يتم تتبُّعها إلى السفينة التي اصطادتها، وأن جميع السفن التي اعتادت توريد هذه الأسماك إلى الاتحاد الأوروبي مرخصة قانوناً وقت الصيد.

6- وقد نشأت خلال العقد الماضي نظم للتوسيم الايكولوجي في القطاع الخاص تقتضي، في جملة أمور، ضمان أن المنتجات الخاضعة للتوسيم الايكولوجي لا تأتي إلا من مصايد معتمدة أو موافق عليها بطرق أخرى.

التعريف

7- التتبُّع هو *"القدرة على تتبُّع تاريخ أو استخدام أو مكان الشيء موضوع البحث"* (المنظمة الدولية للتوحيد القياسي، ISO 9000: 2000). وعند النظر في منتَج ما، يتصل التتبُّع بأصل المواد والأجزاء وتاريخ تجهيز المنتَج وتوزيعه ومكانه بعد التوريد.

8- وفي حالة سلامة الأغذية، فإن هيئة الدستور الغذائي (هيئة الدستور الغذائي المشتركة، 2005) تعرّف *"التتبُّع/تتبُّع المنتجات بأنه القدرة على متابعة حركة المادة الغذائية عبر مراحل الإنتاج والتجهيز والتوزيع المحددة."*

9- وقد أضيف تدقيق جديد على هذا التعريف عند إدخاله في لوائح الاتحاد الأوروبي فأصبح كما يلي *:"القدرة على تتبُّع ومتابعة المادة الغذائية أو العلفية أو الحيوان أو العنصر المنتج للأغذية مما يوجّه لكي يكون غذاءً أو علفاً، أو يُنتظر أن يُدخل في غذاء أو علف، عبر جميع مراحل الإنتاج والتجهيز والتوزيع"* (الاتحاد الأوروبي، 2002).

متطلبات تتبُّع سلامة الأغذية في الأسواق الرئيسية

10- يناقش هذا الجزء من الوثيقة متطلبات التتبُّع في الأسواق العالمية الرئيسية الثلاث للأسماك والمنتجات السمكية. وتعتبر اليابان والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي هي أسواق الاستيراد الهامة، و قد بلغت نسبة حصتها 72 في المائة من قيمة السوق الكلية عام 2006.[1] فمتطلبات التتبُّع التي يفرضها القطاع العام وتنفذها البلدان المستوردة لابدّ من أن تمتثل لها البلدان التي تزودها بالأسماك والمنتجات السمكية.

الاتحاد الأوروبي

11- وضع الاتحاد الأوروبي متطلبات إلزامية لتتبُّع جميع أنواع الأغذية والأعلاف، بما فيها الأسماك والمنتجات السمكية.[2] ولابد لمشغلي الأعمال الغذائية من أن يكونوا قادرين على تحديد الأشخاص الذين وردوا إليهم والجهات التي قاموا هم بالتوريد إليها (خطوة إلى الأمام – خطوة إلى الخلف)، وأن يكونوا قادرين كذلك على توفير هذه المعلومات للسلطات المختصة عند الطلب. وتنصّ المادة 18 (4) على أن "الأغذية أو الأعلاف التي توضع في الأسواق أو يحتمل أن توضع في الأسواق في الاتحاد الأوروبي يجب أن توسم أو تحدد بصورة ملائمة تيسر تتبُّعها، وذلك من خلال الوثائق أو المعلومات ذات الصلة وفقاً للمتطلبات التي تفرضها الأحكام الأكثر تخصيصاً."

الولايات المتحدة الأمريكية

12- يطالَب مستوردو الأغذية إلى الولايات المتحدة الأمريكية بإخطار إدارة الأغذية والأدوية قبل استلام الشحنة. وفي جملة أمور، يتعين أن يتضمن الإخطار تحديد الجهة المقدِّمة، والمادة الغذائية، مع الرمز الخاص بها لدى الإدارة؛ واسمها الشائع أو المعتاد أو المعروف في السوق، والكمية التقديرية من أصغر عبوة إلى أكبر حاوية؛ وأرقام الحاويات أو رموزها أو

[1] "حالة مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم"، ص.49؛ منظمة الأغذية والزراعة، روما، 2009.

[2] المادة 18 من لائحة المجلس الأوروبي رقم 2002/178 الصادرة عن البرلمان الأوروبي وعن المجلس في 28 يناير/كانون الثاني 2002؛ الجريدة الرسمية للاتحادات الأوروبية L31/1، في 1 فبراير/شباط 2002.

غير ذلك من أدوات التحديد؛ وتحديد الشركة الشاحنة؛ والبلد المشحون منه؛ وتحديد المستورد أو المالك أو الجهة المتلقية الأخيرة في الولايات المتحدة؛ وتحديد الجهة الناقلة ووسيلة النقل ومعلومات الشحن المزمع.

اليابان

13- لا توجد لدى اليابان متطلبات خاصة بالتتبُّع الإلزامي للمنتجات الغذائية البحرية، على أن لديها في المقابل التزامات قانونية تستتبع أن تتوفر لدى مؤسسات الأعمال القدرة الفعلية على التتبُّع. فقانون النظافة الصحية في الأغذية (القانون رقم 55 لعام 2003) يفرض متطلبات خاصة بالأغذية تقضي بأن يكون بمقدور الموردين أن ينفذوا عمليات استرجاع الأغذية من الأسواق. ويطالَب المستوردون بالحفاظ على سجلات لكل حاوية مستوردة تحدد المادة المنتجة وجهة التجهيز وتاريخ الاستيراد، على أن يتم إبراز سجل الاستيراد هذا عند الاستيراد. وتطبق اليابان المتطلبات الخاصة بإظهار علامات بلد المنشأ على جميع الأغذية البحرية غير المجهزة[3] وعلى أنواع معينة من الأغذية البحرية المجهزة.[4]
متطلبات التتبُّع لأغراض الاستدامة

متطلبات التتبُّع لأغراض الاستدامة

المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك

14- تتطلب عدة منظمات إقليمية لإدارة مصايد الأسماك بأن تتوفر في رفقة أنواع معينة من الأسماك التي يتم صيدها في إطار سلطة دول العلَم الأعضاء فيها وثائق خاصة بمصيد هذه الأسماك أو تجارتها.[5] ولا ترقى هذه الوثائق إلى مستوى نظم التتبُّع الكاملة، فهي مجرد نظم للوثائق بين الحكومات تمكّن سلطات مراقبة الحدود من التحقق من أن الأسماك المعينة الخاضعة للتجارة جاءت من عمليات صيد مرخص لها. ولا توجد متطلبات كهذه لدى جميع المنظمات الإقليمية، بل وهناك فروق كبيرة بين المنظمات التي توجد لديها هذه المتطلبات من حيث طبيعة الوثائق المطلوبة والأنواع التي تنطبق عليها هذه المخططات.

[3] معيار علامات الجودة للأغذية القابلة للتلف؛ الإخطار 514؛ وزارة الزراعة والغابات ومصايد الأسماك؛ 31 مارس/آذار 2000.

[4] معيار علامات الجودة للأغذية المجهزة؛ الإخطار 513؛ وزارة الزراعة والغابات ومصايد الأسماك؛ 31 مارس/آذار 2000.

[5] تشمل المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك التي اعتمدت مخططات وثائق المصيد أو التجارة الهيئة الدولية لصيانة التونة فى الأطلسى (ICCAT) وهيئة مصايد أسماك التونة فى المحيط الهندى (iotc) وهيئة التونة الاستوائية فى البلدان الأمريكية (IATTC) والهيئة الدولية لصيانة التونة زرقاء الزعانف (CCSBT) وهيئة صيانة الموارد البحرية الحية فى القطب الجنوبى (CCAMLR)

الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم

15- أقر مجلس الإتحاد الأوروبي لائحة المجلس رقم 2008/1005 المؤرخة 29 سبتمبر/أيلول 2008 التي أسست لنظام الإتحاد الأوروبي لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه.[6] وفي جملة أمور، ستتطلب هذه اللائحة عند دخولها حيز النفاذ في 1 يناير/كانون الثاني 2010 أن ترفَق واردات الأسماك والمنتجات السمكية المتأتية عن المصيد الطبيعي، والتي يتم صيدها اعتباراً من ذلك التاريخ والموردة إلى البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من بلدان ثالثة، بشهادة مصيد (المادة 12) مصادق عليها من قِبل سلطة إدارة مصايد الأسماك المعنية لدى دولة العلَم للسفينة التي اصطادت تلك الأسماك. وشهادة المصيد النموذجية المبينة في الملحق الثاني من اللائحة 2008/1005 مشابهة لعدد من الوثائق الاحصائية الحالية لدى المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك.

16- وسيؤدي عدم تقديم شهادة (أو شهادات) المصيد المصدقة إلى رفض الدولة العضو في الاتحاد الأوروبي إدخال الشحنة (المادة 18) وإلى قيامها بمصادرة المنتجات وإتلافها أو تصريفها أو بيعها.

مخططات التوسيم الإيكولوجي لدى القطاع الخاص

17- ويمكن لمخططات التوسيم الايكولوجي أن تشمل سلسلة الكفالة ومتطلبات التتبُّع المرتبطة بها. من ذلك مثلاً أن مجلس التوجيه البحري يتطلب من أية مؤسسة أعمال مشاركة في سلسلة القيمة الخاصة بالأسماك أو المنتجات السمكية من مصايد أسماك معتمدة بموجب معيار المجلس أن تحتفظ بشهادة سلسلة الكفالة الصادرة عن جهة توثيق مستقلة معتمدة. ويطالَب مستخدمو شعار "صديق البحر" بتنفيذ إجراء سلسلة الكفالة والتتبُّع لدى المنظمة[7]. ويخضع ذلك لإجراءات المراجعة عند تقديم طلب الحصول على التوسيم الايكولوجي التابع لمخطط "صديق البحر".

الخطوط التوجيهية لدى منظمة الأغذية والزراعة

18- توفر الخطوط التوجيهية التقنية للتوسيم الإيكولوجي للأسماك والمنتجات السمكية من مصايد أسماك المصيد البحري[8] توجيهات بخصوص الاحتفاظ بسلسلة الكفالة لأغراض المنتجات السمكية الخاضعة للتوسيم الإيكولوجي، وهي تشكل من الناحية العملية نظاماً للتتبُّع. وتنصّ الفقرة 135 على ما يلي: "تنفذ اجراءات سلسلة الكفالة عند نقاط التحويل

---

[6] لائحة المجلس رقم 2008/1005 المؤرخة 29 سبتمبر/أيلول 2008؛ الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي L286/1 المؤرخة 29 أكتوبر/تشرين الأول 2008.

[7] مخطط "صديق البحر"؛
http://www.fos.bondwaresite.com/photos/Traceability_and_**Chain_of_Custody**_Procedure.doc

[8] منظمة الأغذية والزراعة؛ الخطوط التوجيهية للتوسيم الإيكولوجي للأسماك والمنتجات السمكية من مصايد أسماك المصيد البحري؛ منظمة الأغذية والزراعة، روما، 2005.

الرئيسية. فعند كل نقطة من نقاط التحويل، والتي قد تتباين وفقا لنوع الأسماك والمواد السمكية المتداولة، يتم تحديد جميع الأسماك والمنتجات السمكية المعتمدة و/أو فصلها عن تلك غير المعتمدة."

التطورات التكنولوجية

19- خلال العقود الأخيرة، اعتمدت مؤسسات الأعمال طرقاً موحدة في ترقيم المنتجات باستخدام رموز الخطوط العمودية لتحديد السلع لأغراض مختلفة في تنقلها عبر سلاسل التوريد من المنتج إلى المستهلك. وتستخدم رموز الخطوط العمودية بصورة رئيسية لأغراض ضبط المخزونات، وهي توفر حلاً تقنياً لتنفيذ التتبُّع يخضع لملكية مسجلة.

20- وتتاح تكنولوجيات محمولة أكثر أمناً من خلال استحداث معيار للترميز الالكتروني للمنتجات وتطبيقه عن طريق تحديد المنتجات بالتردد اللاسلكي باستخدام جهاز للتعريف بموجات الراديو الذي يرمِّز بيانات للتتبُّع فريدة من نوعها باستخدام نظام آمن للمنتجات موحد دولياً يمكّن من تحديدها عند مرورها في شبكة التوريد. وتتطلب نظم التتبُّع الخاضعة لملكية مسجلة استثماراً كبيراً من جانب الشركات في استحداث النظم والتوثيق الداخلي. وفي حين أن تكلفة استخدام وحدات رمز الخطوط العمودية أو جهاز التعريف بموجات الراديو زهيدة تماماً، فإن تكلفة الاستثمار في تطوير الهيكل الأساسي وإنشاء النظام والضوابط الداخلية والتدريب يمكن أن تكون مرتفعة.

21- كما يمكن لإبراز شهادات رسمية بصورة الكترونية أن يوفر مستوى أعلى من ضمان سلامة الوثائق – خصوصاً إذا كانت الوثائق غير موجودة إلا في الفضاء الالكتروني ولايمكن الوصول إليها إلا بترتيبات آمنة. وقد وضع مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية معياراً للتوثيق الالكتروني يمكّن الحكومات من تبادل شهادات التصدير الالكترونية للسلع الزراعية والغذائية، بما فيها الأسماك والمنتجات السمكية.

أوجه التشابه

22- إن إدارة سلسلة التوريد بصورة تتسم بالكفاءة والفعالية، والرقابة على المخزونات، وسلامة الأغذية، والإدارة الاقتصادية لمخاطر الاحتيال والتخفيف منها، كلها أمور تحتم على مؤسسات الأعمال أن تضع نظماً للتتبُّع الفعال وأن تطبقها. ويعتمد على طبيعة متطلبات التتبُّع كون هذه النظم تخضع لاحتياجات القطاع الخاص، أو أنها وُضعت امتثالاً لمعايير القطاع العام. ويرجح اعتماد معايير دولية شفافة عندما تتحقق أوجه التآزر في علاقات سلسلة التوريد بين مؤسسات الأعمال.

23- ويتضمن ملحق هذه الوثيقة بياناً بأوجه التشابه (والاختلاف) في متطلبات التتبُّع بين القطاعين العام والخاص.

خيارات الدمج

24- أصبح التتبُّع اليوم نظاماً لإدارة المخاطر الشائعة في كثير من المنتجات الغذائية في سياق التجارة الدولية، بما في ذلك الأسماك والمنتجات السمكية، سواء كان هذا التتبُّع مطلباً تفرضه اللوائح أم لا. فالتتبُّع يوفر قدرة منهجية تمكّن أجهزة الرقابة ومؤسسات الأعمال من إدارة المخاطر التي تواجه الصحة العامة ومؤسسات الأعمال الغذائية نتيجة لمشاكل في سلامة الأغذية وغير ذلك من أشكال سلامة المنتجات، ومن التخفيف من حدة هذه المخاطر. وبصورة عامة، تستند النظم الرسمية الصادر بها تكليف قانوني إلى ضوابط سابقة/لاحقة تقضي بأن تكون مؤسساتُ الأعمال عارفة بمصدر (أو مصادر) السلع والمكونات التي تقدمها وعارفة بالمؤسسات التي تورّد إليها منتجاتها.

25- ومتطلبات التتبُّع المتعلقة بالمصدر القانوني للأسماك (أي كونها جاءت من مصيد يمتثل لمتطلبات الإدارة الوطنية أو الإقليمية) لا تُكيَّف وفقاً لمتطلبات التتبُّع التي تطبق على الأسماك والمنتجات السمكية لأغراض تتصل بسلامة الأغذية. ففي حال النظم الوطنية، لا يهتم كثير من السلطات الوطنية إلا بالتحقق من قانونية نقطة المناولة الأولى أو البيع الأول.

26- وقد وضعت المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك وثائق إحصائية ذات أساس ورقي أساساً تجمع في بعض الحالات بين بيانات الإرساء والتحقق من القانونية من خلال سلطات البلد المستورد. وهذه المخططات محدودة حالياً من حيث عدد الأنواع التي تتناولها. ويرجح أنها لن تكفي إذا كان لها أن توسع نطاقها ليشمل تغطية أكثر شمولاً للأسماك الخاضعة للتجارة التي تديرها هذه المنظمات الإقليمية. ويمكن اكتساب أوجه للكفاءة والتآزر من خلال استكشاف الربط بين نظم الوثائق الاحصائية لدى المنظمات الإقليمية ونظم التتبُّع التي يتطلبها التحقق من سلامة الأغذية.

27- وقد تمّ إعداد لائحة الاتحاد الأوروبي 2008/1005 المتعلقة بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم (IUU) والتي تتطلب شهادات للمصيد لجميع الأسماك والمنتجات السمكية المتأتية عن الصيد الطبيعي باستخدام السفن اعتباراً من بداية عام 2010 والداخلة إلى الاتحاد الأوروبي من بلدان ثالثة، وفق نموذج نظم التوثيق الاحصائي لدى المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك بما في ذلك النموذج من نواقص. غير أن نطاق اللائحة شامل تماماً لجميع أصناف الأسماك والأسماك الصدفية البحرية المتأتية عن الصيد الطبيعي والتي تدخل الاتحاد الأوروبي تجارياً. ويتطلب الاتحاد أن تكون شهادة المصيد منفصلة ومتميزة عن الشهادة الصحية. ومع ذلك، فإن من المحتمل أن تتمكن بعض البلدان الثالثة من مواءمة نظمها الحالية المتعلقة بإصدار شهادات سلامة الأغذية المطلوبة للأسماك التي تدخل الاتحاد الأوروبي تجارياً، بحيث تفي هذه الشهادات كذلك بمتطلبات شهادات المصيد لدى الاتحاد الأوروبي.

28- ويُعتبر على نطاق واسع أن اصدار الشهادات الرسمية بين الحكومات لأغراض سلامة الأغذية، على غرار ما يتطلبه الاتحاد الأوروبي مثلاً، يتصف بدرجة عالية من السلامة. ويعزّز استحداث التوثيق الالكتروني من سلامة هذا النوع من الوثائق نظراً لأن الصيغة الالكترونية للشهادة المتاحة بين السلطات المعنية في الفضاء الالكتروني المحمي بكلمة سر هي الوحيدة التي تقبلها الأطراف. ويعني ذلك زيادة كبيرة في تصعيب استنساخ الشهادة أو تعديلها احتيالياً.

29- ويجري العمل على تبني النظم الخاضعة للمراجعة التي يتعين على منتجي الأغذية اتباعها للتمكن من الحصول على شهادات سلامة الأغذية، وذلك ضمن معايير سلسلة الكفالة لدى القطاع الخاص لأغراض التوسيم الايكولوجي. على أن هذه النظم ستبقى منفصلة عن نظم الضمان الرسمي.

استنتاجات

30- يعتبر التتبُّع سمة شائعة في قطاع مصايد الأسماك وخصوصاً في حالة الأسماك والمنتجات السمكية الخاضعة للتجارة الدولية. ويستخدم التتبُّع عموماً لأغراض سلامة الأغذية، أو للتحقق من مصدر الأسماك القانوني، أو لتلبية الأهداف الخاصة بالأمن الوطني والسلامة العامة.

31- ويمكن لمتطلبات التتبُّع أن تكون إلزامية أو طوعية في طبيعتها. كما يمكن أن تكون هذه المتطلبات منبثقة عن التزامات تتعلق بالقطاع العام أو القطاع الخاص.

32- وتتطلب الجهود الرامية للدمج بين الشهادات الرسمية الصادرة لأغراض مختلفة إقامة توازن بين تلبية احتياجات مستويات عالية من سلامة الشهادات وأمنها، مع عدم تحويلها في الوقت نفسه إلى حاجز لا ضرورة له أمام التجارة من خلال تكلفة غير معقولة للامتثال لها أو تطلبها للكثير من الوقت، سواء بالنسبة للسلطات المختصة أو لمؤسسات الأعمال التي يتعين عليها أن تفي بالمعايير الناتجة. وقد يبدو أن الحل المنطقي يتمثل في الدمج بين الشهادات الصادرة لمختلف الأغراض، والتي لها احتياجات مختلفة من حيث المعلومات، على "قاعدة" تؤمن أعلى درجة ممكنة من أمن الشهادات وسلامتها، غير أن هذا الحل يعرّض لخطر إضافة تكاليف وحواجز بالنسبة لبعض المستخدمين تتجاوز في نطاقها ما قد يكون ضرورياً بالفعل.

33- وينبغي، بحدود الإمكان، مواءمة معايير التتبُّع الخاصة مع المعايير الرسمية. ويمكن لهذا النهج أن يحقق توفيراً في التكلفة بالنسبة لمؤسسات الأعمال المعنية، إذا ما قارنّاه بوضع نظم موازية خاضعة للملكية المسجلة وتنفيذها.

34- ويمكن للتكنولوجيات المستندة إلى تطبيق أرقام فريدة للمنتجات، سواء كانت هذه التكنولوجيات تخضع لملكية مسجلة أو تمتثل لمعايير عامة شفافة، أن تمكّن مؤسسات الأعمال (والأجهزة الرقابية) من اقتفاء المنتجات وتتبُّعها عبر سلسلة القيمة. ويمكن اعتماد هذه التكنولوجيات لمساعدة موردي الأغذية على تلبية المتطلبات الرقابية، على غرار ما تقترحه الولايات المتحدة مثلاً، بما تقتضيه من الموردين من أن يبينوا مصدر منتجاتهم بصورة كاملة في أية نقطة من نقاط مرور هذه المنتجات عبر سلسلة التوريد.

35- وينبغي أن نبقي في البال التزام منظمة التجارة الدولية، القاضي بأن يكون للتدابير أقل ما يمكن من أثر على التجارة، عند النظر في تكاليف وفوائد الدمج بين متطلبات التتبُّع. ويتعين أن يكون مجموع التكاليف الناجمة عن إصدار

الشهادات المدمجة أقل من تكاليف تقديم الخدمات هذه بصورة منفصلة. إضافة لـذلك، ينبغـي تقـدير أن نظـام الشـهادات المدمجة الذي يقي من أكبر المخاطر – مثلاً تلك المتعلقة بالصحة العامة والرفاه العام – لا يـُثقل كاهـل مسـتخدمي الخدمـة الآخرين بلا ضرورة.

التدابير التي يـُقترح أن تتخذها اللجنة الفرعية

36– اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك مدعوة إلى تقديم تعليقاتها على مخططات التتبـُّع الـوارد وصـفها في هـذه الوثيقة وعلى الخيارات التي تم تحديدها فيما يتعلق بالدمج بين متطلبات التتبـُّع.

37– واللجنة الفرعية مدعوة كـذلك إلى التعليـق حـول السـبيل الـذي يـتعين علـى المنظمـة انتهاجـه في عملـها المتعلـق بالتتبـُّع.

الملحق

الجدول 1. التتبُّع، والغرض منه، وهدفه، والصفات التي يتعين تتبُّعها، ونوع التتبُّع أو متطلبات التتبُّع، وأمثلة عليه (اللوائح والمعايير)

الغرض	الهدف	الصفات	المعيار	أمثلة
السلامة	حماية المستهلك (من خلال الاسترجاع والسحب)	محددة في لوائح سلامة الأغذية والأسماك	إلزامي	لوائح الاتحاد الأوروبي
			طوعي (1)	لوائح الولايات المتحدة الأمريكية
الأمن	منع الأعمال الإجرامية (من خلال التحديد القابل للتحقق منه ومن خلال الردع)	محددة في لوائح الأمن	خاضع للوائح (2)	لائحة الولايات المتحدة لمنع الإرهاب البيولوجي
		للتحقق من صفات مختارة في العبوات و/أو الأغذية)	طوعي (لا يوجد معيار موحد)	حماية الماركات والمنتجات
الرقابة على المصدر	استبعاد الفائدة الاقتصادية من الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم عن طريق منعه من دخول الأسواق	محددة في لوائح مصايد الأسماك وتدابير الإدارة لدى المنظمات الإقليمية	إلزامي (بالنسبة للأطراف المتعاقدة) (3)	لوائح المجلس الأوروبي، وتدابير الإدارة والتوثيق لدى المنظمات الإقليمية
الرقابة على النوعية	ضمانات للمستهلك (من خلال الاسترجاع والسحب)	صفات محددة مشمولة في اللوائح	خاضع للوائح (4)	توسيم المجلس الأوروبي، معلومات إلزامية للمستهلك
النوعية والمصدر والتسويق مما لا يخضع للرقابة	وضع صفات الموثوقية والحفاظ عليها	صفات محددة مشمولة في المعايير العامة	طوعي (معيار مشترك) (5)	خواتم عامة للنوعية (مثل العلامة الحمراء في فرنسا) التوسيم العضوي والايكولوجي
إدارة تجارة ولوجستيات سلسلة الأغذية	تماثل سلسلة الأغذية وتحسين اللوجستيات	صفات محددة مطلوبة تعاقدياً من موردي الأغذية والخدمات	معايير طوعية (5)	نظم للتتبُّع خاضعة للملكية المسجلة (مثل وول–مارت)
			معايير عامة لمعلومات الترميز	نظام الرقم الأوروبي للسلع، مجلس الترميز الموحد، 128 (6) (مثل معيار مشروع تتبُّع المنتجات السمكية (7)) ، الرمز المتسلسل لحاويات النقل البحري
إدارة مرافق التجهيز	تحسين الانتاجية وتخفيض التكلفة	اللوجستيات الداخلية والربط بالصفات المحددة	طوعي (تتبُّع داخلي، معايير ذاتية أو عامة)	نظم لتكنولوجيا المعلومات تتراوح بين البسيط والمعقد

(1) السحب الرسمي من الأسواق يمكن أن يكون إلزامياً إذا لم تتخذ الشركة المسؤولة التدابير اللازمة.

(2) يشمل امكانية التصريف والاسترجاع والسحب الالزامي واللجوء للتدابير القانونية ولتدابير الشرطة، على أن الغرض الرئيسي وقائي.

(3) لائحة المجلس وقم 2008/1005؛ تدابير المنظمات الإقليمية ملزمة بالنسبة للأطراف المتعاقدة وللأطراف المشغلة غير المتعاقدة.

(4) يشمل امكانية التصريف والاسترجاع والسحب الالزامي والتدابير الإدارية، على أن الغرض الرئيسي هو توفير الضمانات للمستهلك.

(5) يمكن أن يشمل الاسترجاع والسحب الطوعي (التعاقدي) والجزاءات المتفق عليها (تعاقدياً).

(6) نظام الرقم الأوروبي للسلع، مجلس الترميز الموحد، يوحد رموز الخطوط العمودية (www.ean-ucc.org).

(7) مشروع تتبُّع المنتجات السمكية "TRACEFISH " (مشروع يموله المجلس الأوروبي) http://tracefish.org.